

المصادر الأمّ في تاريخ الخليج الحديث: نشوء منهج تجذيري تاريخي جديد*



محمد راشد خرشان⁽¹⁾

ملخص

الأهداف: تتبني الدراسة الكشف عن مفهوم جديد ضمن إطار مصادر التاريخ المتنوعة والمصنفة تحت مظلة منهج البليوغرافيا التاريخية. فإبان الكشف يتمّ تعرّف هذا المفهوم، الملقّب من الباحث بلقب المصادر الأمّ، تعرّف مفصلاً ينكفئ على استجلاء ماهيته من نواحٍ عدّة؛ كبيان صبرورته وخفائه على غير غرار الثّبات الوجودي والظّاهر للمصادر التاريخية الأخرى، وآلية تعيينه في سرديات الأوعية التاريخية، وعلاقته مع المصادر التاريخية التقليدية. إضافة إلى ما سبق يستعرض تصنيفاً بليوغرافياً جديداً لإعادة تكوين مصمّيات المصادر التاريخية مع شرح مسوّغات ذلك من منظوري المؤرّخ الأميركي هنري جونسن (Henry Johnson) والباحث. المنهج: من خلال منهج الوصف والتحليل التاريخي والمقارنة النقدية تقارب هذه السردية البليوغرافية بوساطة نموذج تطبيقيّ رئيس، وفي جلابه نماذج أخرى متفرّعة عنه، يعدّ من مصادر تاريخ الخليج الحديث الذائعة الصّيت؛ ألا وهو مجلّدات موسوعة الخليج الفارسي، وعمان، ووسط الجزيرة العربيّة لمؤلّفها جون جوردن لوريمر (John Gordon Lorimer). النتائج: انتهت الدراسة إلى نتيجة أساسية فضلاً عن توصيتين تتعلّقان بحاجة الدراسة إلى مزيدٍ من البحث في مسألتين منوطتين بمفهوم المصادر الأمّ وكيفية تعامل الباحثين معها. الخاتمة: بناءً على ما سبق، فما قدّم في هذه الدراسة يمثّل معالجة تاريخية نقدية ابتدائية لمسار الباحث في تتبّع أصول المصادر التي طالما عدّت أوليّة في تصنيف المادة التاريخية، غير أنّ النّظر الدقيق يبيّن أنّها ثانوية في موضعها الحقيقي، وهو ما يفتح آفاقاً لمزيد من المراجعات المنهجية الموجهة نحو تقويم هيستوريوغرافيا (Historiography) الدراسات التاريخية المعاصرة ولا سيّما تلك المنوطة بتاريخ الخليج الحديث.

الكلمات المفتاحية: تاريخ، بليوغرافيا، هيستوريوغرافيا، الخليج، الكويت

تُسَلّم البحث في: 2025/7/10

أجيز للنشر في: 2025/8/31

خرشان، محمد راشد. (2026). المصادر الأمّ في تاريخ الخليج الحديث: نشوء منهج تجذيري تاريخي جديد. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 52(200)، 241-270.

<https://doi.org/10.34120/jgaps>.

v52i200.3521



© مجلس النشر العلمي/ جامعة الكويت.

هذه الدراسة ذات وصول مفتوح نشرت بموجب رخصة المشاع الإبداعي - النسبية غير التجارية.

* تُعدّ هذه الدراسة مُستقلة استلاماً جزئياً من أحد أجزاء رسالة دكتوراه غير منشورة للباحث؛ غير أنّ الجزء المُستلّ قد خضع لعملية تنقيح منهجي، وأدخلت عليه إضافات نوعية بهدف توسيع نطاق العرض وتعزيز المحتوى على نحوٍ علمي.

(1) باحث أكاديمي مستقل، دولة الكويت. kharshan@outlook.com

The Mother-Sources in modern Gulf history: The emergence of a new rooting-historical method*

Mohammed Rashed Kharshan⁽¹⁾

Abstract

Objectives: This study seeks to uncover a new concept within the framework of diverse historic sources, classified under the umbrella of the historical bibliography methodology. During the process of this investigation, the concept—referred to by the researcher as “Mother-Sources”—is thoroughly examined, with particular attention given to its nature from multiple perspectives. These include an analysis of its formation, its obscured presence in contrast to the evident and established nature of other historic sources, the mechanisms of its identification within historic narratives, and its relationship with conventional historic sources. Additionally, the study proposes a new bibliographic classification system aimed at reconstructing the designations of historic sources. **Method:** Employing both descriptive-historical analysis and critical comparative methods, the study explores this bibliographic narrative through a primary historic-example-source, supported by other subsidiary examples. The main sourcing case of the study is a renowned-historic reference of general academic publications that deal with modern Gulf history: i.e. the volumes of the “Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia”, compiled by John Gordon Lorimer. **Results:** The study concludes with a key finding, accompanied by two recommendations. These pertain to the necessity for further research into two core issues: the nature of the “Mother-Sources” and the ways researchers engage with them. **Conclusion:** In light of the above, the study presents a preliminary historical-critical inquiry into the meth-

Submitted: 10/7/2025

Accepted: 31/8/2025

Kharshan, M. R. (2026). The Mother-Sources in modern Gulf history: The emergence of a new rooting-historical method. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 52(200), 241–270.

<https://doi.org/10.34120/jgaps.v52i200.3521>



© APC/Kuwait University.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license.

*This study is partially extracted from a section of the author’s unpublished PhD dissertation. However, the extracted portion has undergone systematic revision and has been supplemented with qualitative additions aimed at expanding the scope of presentation and enhancing the content on a scholarly basis.

(1) Independent Scholar, Kuwait. kharshan@outlook.com

odology used to trace sources often regarded as primary; however, closer examination suggests that such sources may, in fact, be secondary within their original context, thereby inviting more rigorous reassessment of source hierarchies within broader historiographical and bibliographical frameworks.

Keywords: history, bibliography, historiography, Gulf, Kuwait

المقدمة

يشهد مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية نمواً سردياً في نزعته ومتصلاً بمباحثه المتلاحقة تبعاً وبشكلٍ منتظمٍ في ميادينها الأكاديمية؛ فطالما تحاول هذه المباحث إدراك علومها إدراكاً عاماً على أفضل شكلٍ ممكنٍ وفهمٍ إشكالاته وحلّها بمعالجاتٍ منهجيةٍ مختلفةٍ. من تلك العلوم علم التاريخ المرتبط دوماً بمنهجياتٍ علميةٍ متعددة تسهم في استيعاب بيانات موادّه التاريخية بطرقٍ متباينة الأساليب الكميّة منها والتوعّية على سبيل المثال. في هذا الصّدّد، من منهجيات حقل التاريخ العلميّة منجى البليوغرافيا التاريخية الذي يكتسب أهمّيته من وجود بيانات الحوادث التاريخية وشخصياتها وثيماتها أخرى في أوعيةٍ مختلفةٍ ماديّةٍ -مخطوطات ومطبوعات- ولا ماديّةٍ. حيث الاهتمام بمدى مصداقية سرديات تلك الأحوال الماضية؛ وعبر تعرّف تلك الأوعية يبرز دور هذه البليوغرافيا في تنظيم تلك البيانات وتحليلها تحليلاً يهدف في إحدى مناحيه إلى تأصيلها تأصيلاً يجذرها إلى منابع استحداثها المصدرية (صوفي، 1995، ص ص. 15-16؛ الهوش، 2018، ص. 23).

بناءً على ما تقدّم؛ ترمي الدّراسة هنا إلى إعادة قراءة ماهية مفاهيم المصادر التاريخية المختلفة اختلافاً نوعياً في مسمياتها الاصطلاحية ومركبات بنيتها التعريفية وأغراضها الموضوعية. ومن هذا العروج الأكاديمي ينظر إلى الدّراسة على أنّها من تطبيقات مفهوم الدّراسات الكليّة (Macro Studies)، وعلى إثره من مباحث "التاريخ الكليّ" (Macrohistory) وفقاً لتخصّص المقال، التي تكثرت لنقد مفاهيم أكاديمية عامّة في حقلها نقداً نظرياً وشمولياً -ودون إسهاب تفصيلي لنماذج تجريبية- من منظورٍ غير مألوفٍ أو مشاعٍ بين باحثي تلك المفاهيم ومستخدميها (Galtung and Inayatullah, 1997). فما الغاية من هذه العملية إلا إمطة اللثام عن مصادر مرجعيةٍ معيّنة، ملقبة من الباحث بلقب "المصادر الأمّ [Mother-Sources]"، التي تكون في طبيعتها الوجودية متغيرةٍ وخفيفة لا ثابتة وجليّة؛ وما لهذه الصّيرورة إلا محدّدات تحتكم إليها تلك المصادر وترتبط في آنٍ واحدٍ بمضامين المصادر الأخرى الأولى ذات العلاقة بها والأدنى منها في مقاربة الوقائع التاريخية. بوساطة هذا المنهج⁽¹⁾ التجديري-التاريخي الجديد، تحاول الدّراسة الإجابة عن تساؤلٍ رئيسٍ هو موضوع الدّراسة الأساسي وساقطٌ بدوره على استفهاماتٍ متفرّعةٍ منه؛ فمفاد التّساؤل هو: ما ماهية المصادر الأمّ بمفهومها العامّ ودقائق بنيتها؟

لمقاربة هذا المفهوم من جوانب شتى أثرت الدّراسة اتّخاذ أوعية تاريخ الخليج الحديث الأولى والثانوية كبوابة نحو تعرّف هذه المصادر. وانعكاساً لهذا التاريخ، مال الباحث إلى نموذج تاريخ بلدة

(1) المنهاج: يعرف لغةً على أنّه وسيلة محدّدة تؤدي إلى غاية معيّنة، أو مجموعة أفكار أو مبادئ مرتبطة ومنظمة (أنيس وآخرون، 1972، ج.2، ص. 957).

الكويت الحديث كصورة ارتدادية تمثّل سرديات بلدان الخليج الحديث العامة والمعبّرة عنها بواسطة مباحث أكاديمية عدّة جنباً إلى جنبٍ مع نموذجٍ مصدريٍّ محدّدٍ يعدّ بمثابة المحور المرجعيّ الجوهريّ لهذه الأوعية التاريخيّة ومصادرها الأمّ. ما المحور المرجعيّ المقصود هنا إلاّ مجلّدات "موسوعة الخليج الفارسي، وعمان، ووسط الجزيرة العربيّة" المعروفة لمؤلّفها الاسكتلنديّ-البريطانيّ جون جوردن لوريمر (John Gordon Lorimer)؛ فحيث الموسوعة ثمة تطبيقات مصدريّة عدّة يمكن من خلالها تتبّع سلسلة الأوعية التاريخيّة حتّى الوصول إلى المصادر الأمّ، وذلك بالاعتماد على منهج الوصف والتّحليل التاريخيّ فضلاً عن منهج المقارنة التّقدية الذي يساعد على تخصيص أوجه التّشابه والاختلاف فيما بين المصادر التاريخيّة بعضها مع بعضٍ وبمختلف أنواعها شاملاً ذلك المصادر الأمّ.

توطئة للبليوغرافيا الأكاديمية

ثمة أمرٌ لا بدّ من ذكره وعلى اقترانٍ بمفهوم البليوغرافيا في الكتابات الأكاديمية لا سيّما تلك المدوّنة بالعربيّة. يلاحظ في جلّ المباحث العربيّة الأكاديمية، المنوطة -على وجه الخصوص- بحقل التاريخ، توظيفاتٍ اصطلاحيةً متنوّعة الأشكال على هيئة رؤوس عناوين تعطي التّعبير عن هوية منابع تلك الكتابات المعرفيّة المستخدمة في مضامين المباحث. لعلّ أبرز تلك المصطلحات المنتقاة في كلّ من الكتابات العربيّة والأخرى الإنجليزيّة هي المذكورة على النّحو الآتي: بليوغرافيا (Bibliography)، ومراجع (References)، ومصادر أوليّة (Primary Sources)، ومصادر ثانوية (Secondary Sources). ليس هناك من تضاربٍ محتدمٍ بين عامّة المباحث المعاصرة في استيعاب مقصدي التّعبيرين الأخيرين وتعيين موضعهما فيما؛ وإن كان لأحد باحثي التاريخ المعروفين، في المقابل، إسهابٌ علميٌّ في تعريفهما، وهو أمرٌ سيأتي الحديث عنه لاحقاً كعملية تمهيد لفكرة المصادر الأمّ. أمّا عن المصطلحين الأوّلين؛ فحالهما مختلفٌ إلى حدٍّ ما عن الأخيرين نظراً لتشعباتهما جنباً إلى جنبٍ مع تباين عامّة المباحث في تخصيص غرضيهما عند ربطهما بموادّ مضامينها المعرفيّة.

بالنسبة للمصطلح الأوّل، البليوغرافيا، قدّم له البليوغرافيّ جون كارتر (John Carter) (1905-1975)⁽²⁾، ونكولاس باركر (Nicolas Barker) (م. 1932)⁽³⁾ شرحاً وافياً، مبيناً أنّ لكلمة "بليوغرافيا" مقصدين رئيسيين تحديداً، وهما:

(2) جون وينفلي كارتر (John Waynflete Carter): كاتب إنجليزيّ، وجامع كتب، وبنّاع كتب قديمة، ودبلوماسيّ، تقلّد منصب نيابة رئاسة جمعية لندن البليوغرافية (Bibliographical Society of London) (Dickinson, 2004).

(3) نكولاس جون باركر (Nicolas John Barker): مؤرّخ إنجليزيّ مختصّ بتاريخ طباعة الكتب، تقلّد منصب رئاسة قسم صيانة أو ترميم الكتب في المكتبة البريطانيّة خلال فترة (1976-1992) (Edwards, 2013).

مختلفان تماماً رغم حقيقة احتمال تداخلهما في بعضهما بعضاً في بضع حالاتٍ. أول المقصدين، الأكثر درايةً فيه لدى عامة الناس، هو قائمة القراءة [Reading List]؛ فهو دليلٌ لمزيدٍ من الدّراسة أو قائمة أعمال مرشد إليها من المؤلّف، ولا يملك هذا الدليل عادةً أي وصفٍ مفصّلٍ عن الكتب المدرجة. أمّا المقصد الآخر، المألوف بالنسبة لجامعي الكتب؛ فهو دراسة الكتب كموادّ فيزيائية (Carter and Barker, 2004, pp. 37-38).

لشرح موجزٍ عن هذا الاقتباس، يعنى من التّفسير الأول؛ أي "قائمة القراءة" أو "الببليوغرافيا التّعداديّة (Enumerative Bibliography)" كما سمّاها المذكوران سابقاً، بتلك القائمة الموسومة بعدّة عناوين متميزة في الرّسم الاصطلاحيّ والموجودة دائماً في نهايات عمّة دراسات التّاريخ. فضمن المحيط العربيّ توسم هذه القائمة عادةً بعنوان "قائمة المصادر والمراجع" أو بعنوان "قائمة المراجع"، ونادراً ما يوظّف مصطلح الببليوغرافيا-المعربّ عن الإنجليزيّة- ضمن مباحثها. على النّاحية الأخرى، يلاحظ اتّفاق شبه جمعيّ على استخدام مصطلح "الببليوغرافيا"⁽⁴⁾ كعنوان لهذه القائمة ضمن محيط دراسات التّاريخ المدوّنة بالإنجليزيّة، بيد أنّ لتعبيراتٍ أخرى؛ مثل "المراجع [References]" و"فهرست المصادر [Sources Index]"، حضوراً في عددٍ ليس بقليلٍ من هذه الدّراسات. أمّا عن التّفسير الثّاني لمصطلح الببليوغرافيا؛ أي "دراسة الكتب كموادّ فيزيائية" أو "الببليوغرافيا الوصفية [Descriptive Bibliography]" كما سمّاها المذكوران سابقاً؛ فيتلاءم من ناحية الفكرة مع مرحلة "المراجعة الأدبيّة [Literature Review]" الدّارجة تطبيقاً في استهلال دراسات عمّة الباحثين وخاصّةً في رسائل الماجستير والدكتوراه؛ لا سيّما تناغمه من حيث الفحوى مع ذلك النّوع من المراجعات، المسمّى "الببليوغرافيا المشروحة [Annotated Bibliography]" ذي التّفصيل المسهب قليلاً عن محتوى المؤلّفات المنشورة سابقاً وذوات العلاقة بثيمة العمل المشتمل على هذه المراجعة.

على الجانب الآخر، تحيط حالة اضطرابٍ في تعيين معنى محدّد لمصطلح "مراجع" وآلية استعماله فيما بين الدّراسات العربيّة بالإضافة إلى الإنجليزيّة. فبالنسبة للأخيرة، عادةً ما يتمّ توظيف المصطلح للتعبير عن قائمة المؤلّفات المستفاد منها في الدّراسة فقط- أي المحال إليها في المضامين- على عكس محتوى قائمة "الببليوغرافيا"⁽⁵⁾، وغالباً ما تُدرج ضمنها المصادر الأوّليّة والثّانويّة معاً في

(4) "Bibliography"; Some researchers prefer to divide their bibliography list into two sections: "primary sources" and "secondary sources". On the other hand, others tend to merge between the last two subdivisions to be only in a one list.

(5) في حال رغبة الباحث في إضافة مصادر رئيسة وثانويّة إلى قائمة المراجع تكون غير محال إليها في دراسته - كمشورة منه للقارئ- بجانب تلك المحال إليها في المتن، فعليه إذاً تسمية القائمة باسم الببليوغرافيا.

قائمةً أحاديةً دون تقسيمٍ، ومرتبّةً ترتيباً هجائياً. أمّا بالنسبة للعربية، على الرّغم من تفضيل بعض الباحثين استعمال هذا المصطلح كعنوانٍ يعبر عن كلٍّ من المصادر الأولى والثّانوية في آنٍ واحدٍ والمحال إليها في دراساتهم؛ فجلبهم يربطونها من ناحيةٍ أخرى بالمصادر الثّانوية فحسب دون الأولى مع وسم القائمة الشّاملة لها وللمصادر الأولى بعبارة "قائمة المصادر والمراجع"؛ فهي القائمة التي تندرج تحتها تقسيمات مختلفة التّوع؛ كالفصل ما بين مؤلّفات المصادر والمراجع بعضها عن بعض.

مما سبق شرحه يكاد التّفريق فيما بين هذه الدّقائقي التي تتخلّل مصطلحي "الببليوغرافيا" و"المراجع" يكون حاضراً لدى دراسات التّاريخ الأكاديمية العربيّة اللّغة؛ إذ تبدّى حقيقة صحّة البيان السالف عنه من كارتر وباركر (Carter and Barker, 2004) حول تداخل المقاصد المحتمل فيما بين هذين المصطلحين. ولأنّ هذه المسألة ذات أوجهٍ متشعبةٍ ومن صنف معقّدة منهيّة الكتابة الأكاديمية -إن جاز التّعير- فلا يظهر ميلٌ من الأكاديميين العرب نحو تطبيقها بصرامةٍ للحيلولة دون التّضارب الببليوغرافيّ في مباحثهم لا سيّما ما يرتبط بمصطلح "المراجع"؛ ذلك لما يبدو منه تكلفٌ أكاديميٌّ في حال التّطبيق من منظور جُلّ الباحثين الذين يرونه -هم وأغلب القراء- أمراً لا يدعو بالضرورة إلى التّشديد عليه لانتفاء أثره السّلبيّ الجَمّ على الكتابة الأكاديمية.

كما أحوال التّفريق الاصطلاحية وأغراضها الممتدّة من المصطلحين الأنفين، تبرز حالةٌ أخرى على غرارها تطوّل بدورها عبارتين تمّت الإشارة إليهما مسبقاً؛ هما عبارتا "المصادر الأولى" و"المصادر الثّانوية". ليس المقصود من مفكّكات هاتين العبارتين تلك المصنّفات المعرفيّة المنطوية تحت ظلال مصادر التّاريخ الأولى⁽⁶⁾ والأخرى الثّانوية⁽⁷⁾؛ بل المقصود ما يمسّ ذاتي المصطلحين كثيمتين ببليوغرافيتين تتضمّنان في باطنهما محدّدات معرفيّة تسهم في إدراك مقصديهما وكيفيّة عملهما. هنا، يعود إلى أحد باحثي الغرب، هنري جونسن (Henry Johnson) (1867-1953)⁽⁸⁾، فضل دراسة هاتين العبارتين دراسةً نقديةً في أحد مؤلّفاته المنوطة بتدريس مادّة التّاريخ (Johnson, 1915)؛ ممّا حفّز

(6) المصادر الورقيّة المكتوبة -مثل المخطوطات الأدبيّة والمراسيم والرّسائل والتقارير- والتّقديّة والنّقشيّة والزوّائيّة والتّراثيّة والرّسومات بأنواعها المختلفة وغيرها من مصادر.

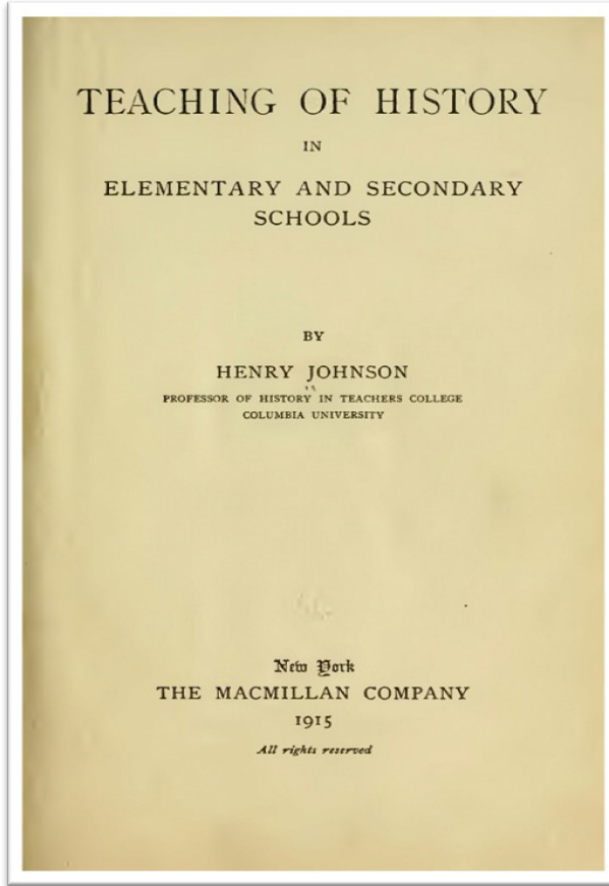
(7) كالكتب الأدبيّة التجاريّة، والمباحث المحكّمة بأنواعها المختلفة؛ كالمقالات والمونوغراف (Monograph) ورّسائل الماجستير والدكتوراه وغيرها من مصادر.

(8) هنري جونسن (Henry Johnson): مؤرّخ أميركيّ من أصلٍ سويديّ. عمل مدرّساً لمادّة التّاريخ في كليّة المدرّسين في كولومبيا (Teachers College in Columbia) -هي حالياً جزء من جامعة كولومبيا الأميركيّة- خلال الفترة (1906-1933)، وعمل في أواخر حياته أستاذاً للقانون في جامعة منسوتا الأميركيّة (University of Minnesota) (Robinson, 1982, pp. 12-26).

الأيدي العربيّة إلى ترجمة عمله الأدبيّ هذا (جونسون، 1965)⁽⁹⁾ ومن ثمّ الإحالة إليه في عددٍ من كتب باحثي التّاريخ العرب المنوطة بمناهج البحث التّاريخيّ. سيمهدّ طرح جونسن مفهوم الباحث الجديد عن مصادر التّاريخ ذوات سمة الأمّ وما أدناها من مصادر أخرى من حيث القرية الرّصدية لمادّة التّاريخ المسجّلة من سابقها الأمّ (شكل 1).

شكل 1

صفحة العنوان لكتاب جونسن: "تدريس التّاريخ في المدارس الابتدائية والثّانوية"



(9) لم يجد الباحث إلا ترجمة عربيّة واحدة فقط لهذا العمل؛ وهي التّرجمة التي استفادت منها ليلي الصّبّاغ في تصنيف كتابها المعروف عن منهجية البحث التّاريخي.

مصادر التّاريخ لدى جونسن

ليس المعنى به هنا التّطرق إلى مسَمّياتٍ مختلفةٍ لمصادر التّاريخ المتنوّعة تنوعاً مادّيّاً ودونه في جميع أحقاب التّاريخ (باقر وحמיד، 1980، ص ص. 55-56، 200-201)، فعلى جهةٍ أعلى منها المعنى به هنا هو الحديث عن عتيةٍ محدّدةٍ من سلّم البليوغرافيا هي أعلى منزلةً من تفرّعات مصادر التّاريخ التقليديّة في التّسمية والتممايزة في قريتها لبيانات التّاريخ. بكلماتٍ أخرى، هي حالة تبويب لمصادر التّاريخ من ناحية التّراتبيّة الكرونولوجيّة في عمليّة نقل أصل المادّة التّاريخيّة المتلوّ عنها شفاهةً (Traditions) من جهة، والمسجّلة مادّيّاً من جهةٍ أخرى بشكلٍ مقصودٍ -كنصوصٍ مكتوبةٍ⁽¹⁰⁾ ونقوشٍ على أحجارٍ وأبنيةٍ وتمائيل- أو بشكلٍ غير مقصودٍ -كقوانينٍ وضعيّةٍ ومما يعدّ من التّراث الشّعبيّ⁽¹¹⁾- وغيرها من أساليب حفظ التّاريخ ونقله عبر الأجيال المتلاحقة (الصباغ، 1999-2000، ص ص. 203-206).

في هذا الخصوص البليوغرافي، أعادت ليلي الصّبّاغ⁽¹²⁾ (1924-2013)- تحرير ترجمة عربيّة لسردٍ منهجيّ يعود إلى كتابٍ ينتهي إلى جونسن وينوط بتصنيف مصادر التّاريخ؛ حيث بيّن الأخير أنّ ثمة نوعين من مصادر التّاريخ الممكن تمييزهما بشكلٍ عامّ:

الأولى: تلك التي تحمل دليلاً ما على وجود نيّة الوعي في نقل المعلومات. والثّانية: تلك التي أتت إلينا كبقايا خالصة [As Mere Relics] أو كلّ ما نجى من أحوال الماضي أو حوادثه. غالباً ما يطلق على مصادر النّوع الأول اسم الروايات [Traditions]... وغالباً ما يطلق على مصادر النّوع الثّاني اسم بقايا⁽¹³⁾ [Remains] (Johnson, 1915, p. 2).

فالتفريق الذي تحدّث عنه جونسن هو ذاك التّبويب المتقدّم لأنواع مصادر التّاريخ المختلف بعضها عن بعض من حيث آليّة تسجيل المادّة التّاريخيّة؛ التي ضرب لها مجموعةً من الأمثال كالمرويّات الشّفهيّة والتّقارير والمذكّرات والحواليّات -صنف الروايات- من ناحية، وكاللّغة وأدائها والتّعبير الفنّيّة والقوانين الوضعيّة -صنف البقايا- من ناحيةٍ أخرى (Johnson, 1915, p. 2). فضلاً عمّا سبق، أشار جونسن إلى وجود تصنيفٍ آخر لمصادر التّاريخ من حيث التّراتبيّة الكرونولوجيّة؛ إذ وضّح في هذا الصّدّد أنّ:

(10) مثل مخطوطات أدبيّة، ورسائل، وأحكام قضائيّة، وكتب مطبوعة، وغيرها.

(11) كقصص وأساطير مروية، وأشعار، وأهازيج، ورقصات، وطقوس عرفيّة في العادات والتّقاليد المجتمعيّة، وغيرها.

(12) ليلي الصباغ (2013-1924): باحثة سوريّة متخصصة في حقل التّاريخ. حصلت على درجة الدكتوراه في فلسفة التّاريخ من جامعة القاهرة. لها عدّة مباحث تعنى بالتّاريخ (مروة والخوري، 2019).

(13) أسمتها الصّبّاغ "مخلّفات" وفقاً للترجمة التي نقلت عنها (الصباغ، 1999-2000، ص. 204).

المصادر مميزة من ناحية أخرى كأولية [Primary]⁽¹⁴⁾ ومشتقة [Derived]. فالمصادر الأولية، المطلق عليها أيضاً اسم مصادر أصلية [Original Sources] وأحياناً وببساطة- اسم مصادر [Sources]، تعدّ سواء بقايا مادية مباشرة، أم انطباع أم تعبير مباشر بشكلٍ ما، للعصر الذي ترتبط به ... والمصادر المشتقة ربما تعدّ ثانوية [Secondary]⁽¹⁵⁾ وتكون ممثلات مبنية على مصادر أولية؛ ومن الممكن أن تعدّ ثالثة [Tertiary]⁽¹⁶⁾ التي تكون ممثلات مبنية على مصادر ثانوية؛ ومن الممكن أن تعدّ ممثلات مبنية على ممثلات أخرى إلى درجة قصوى [To the Nth Degree] (Johnson, 1915, pp. 3-4).

وفيما بعد الاقتباس الأخير، يسترسل جونسن في تبيان نقطة مهمة جداً تعنى بقابلية ازدواج الصفة المصدرية في مواد تاريخية معينة. بتعبيرٍ آخر، فهو يشدد على أنّ هذه القراءة البليوغرافية ليست مطلقة التطبيق في طبيعتها؛ بل تتمتع بانسيابية نسبية على الجهة الأخرى -أي متغيرة في طبيعتها لا مطلقة الوجود- في قابلية وصف المادة التاريخية، لا سيما المكتوبة منها بالنسبة إلى الصبّاغ (1999-2000، ص. 206)، وصفاً يراها كمصدر ثنائي الهوية يجمع في ثناياه مصدراً أولياً ومشتقاً في آنٍ واحدٍ (Johnson, 1915, p. 4). وهذا ما يعني نتاجاً، وبالضرورة وفقاً لرؤيته، أنّ لمصدرٍ مكتوبٍ مشتقٍ ما قدرة الاشتمال على سلسلةٍ من مصادر مشتقةٍ أخرى لمعلومةٍ تاريخيةٍ محددةٍ، فضلاً عن مصدرها الأولي المحال إليه أيضاً⁽¹⁷⁾. تفسيراً للمقصد من المصادر المشتقة، يرمى بها إلى ما هو متعارف عليه عموماً في كتابات التاريخ العربية بمسعى مراجع، وفي أحيانٍ قليلةٍ جداً بمسعى مصادر ثانوية (Secondary Sources) أسوةً بالمؤلفات الإنجليزية اللّغة؛ فهي التي عادةً ما تقترن بالمنشورات المعاصرة التي تشتق مخزونها المعرفي من مراجع/مصادر ثانوية أخرى ومصادر أولية.

(14) أو "مصادر أولى" كما أسماها الصبّاغ وفقاً للترجمة التي نقلت عنها. وتسمى هذه المصادر أيضاً بمصادر "رئيسة" في العرف الأكاديمي العربي، وفي أحيانٍ قليلةٍ جداً بمصادر "ابتدائية" و"أساسية"، و"أصلية" (الصبّاغ، 1999-2000، ص. 204).

(15) أو "مصادر ثانية" كما أسماها الصبّاغ وفقاً للترجمة التي نقلت عنها (الصبّاغ، 1999-2000، ص. 204).

(16) أو "مصادر ثالثة" كما أسماها الصبّاغ وفقاً للترجمة التي نقلت عنها (الصبّاغ، 1999-2000، ص. 204).

(17) أي، على سبيل المثال، أن يشير مصدرٌ ما إلى معلومة (A) مستنداً لها إلى مصدرين؛ مصدرٍ أولي، ومصدرٍ مشتقٍ ربما يكون سابع التراتبية الكرونولوجية قد رجع إلى مصدرٍ مشتقٍ آخر سادس، وهذا الأخير راجع إلى مصدرٍ مشتقٍ آخر خامس، وهكذا دواليك حتى الوصول إلى المصدر المشتق الثاني الذي أحال المعلومة (A) إلى مصدرٍ أولي.

إشكالٌ في تصنيف جونسن البليوغرافيّ

يذهب الباحث إلى ما يراه من أسلوب الجمع ما بين الطريجة والنقيضة (Synthesis) فيما يرتبط بالمضامين السابقة؛ وذلك ما يتعلّق تحديداً بموقفه المضادّ لتصنيف جونسن البليوغرافيّ والمتوافق معه في الوقت نفسه.

أولاً: فلفهوم الامتراج المصدريّ المتعدّد في مادّة تاريخيّة نصيّة ما منطقيّة في تعقلها، ما يعده الباحث طرحاً مؤيداً منه. فضمن إطار مصادر تاريخ الخليج الحديث -المصادر العربيّة والأجنبيّة على حدّ سواء- سيلاحظ القارئ وجود عدّة مخطوطات ومطبوعات ذوات اتّحاد مصدريّ أوّليّ ومشتقّ في مضامينها. من هذه الموادّ التاريخيّة، مثلاً، استشهد الضابط البريطانيّ روبرت تيلر (Robert Taylor) في تقرير له مؤرّخ في عام 1818 ببياناتٍ تاريخيّة عن هويّة سلطات جزيرة البحرين وتفاعلاتهم السياسيّة على مدى القرنين السّابع عشر والثّامن عشر الميلاديين؛ وذلك في أحد تقاريره -يعدّ مصدراً مشتقّاً ثالثاً- حيث إحالته إلى مؤلّف الرّحّال الألمانيّ كارستن نيبور (Carsten Niebuhr) -مصدراً مشتقّاً ثانويّاً- الذي دوّن عن هذه القضية استناداً إلى مروياتٍ شفهيّة منقولةٍ إليه من راوٍ أو رواةٍ -مصدر أوّليّ- في عام 1765 إبّان إقامته في جزيرة خارج. فتقرير تيلر يعدّ ذا صفة مصدريّة أوّليّة بالنسبة إلى شهاداته الخاصّة بالثّيمات التي عايشها بنفسه ورصدها في البحرين؛ بيد أنّه يعدّ في المقابل مصدراً مشتقّاً ثانويّاً بالنسبة إلى تلك المضامين البحرينيّة الروائيّة التي نقلها بلغته وتعبيره الخاصّ عن مروياتٍ شفهيّة من راوٍ/رواةٍ منظوراً إليه/إليه/الهم تحت مفهوم المصادر أوّليّة، ويعدّ مصدرٌ مشتقٌّ ثالثٌ بالنسبة للمضامين الروائيّة المنقولة بلغة الرّحّال نيبور -المصدر المشتقّ الثانويّ- وتعبيره الخاصّ عن مروياتٍ شفهيّة من راوٍ/رواةٍ -المصدر الأوّليّ- قد حدّثته عمّا يتعلّق بجزيرة البحرين -التي لم يزرها إطلاقاً- في أثناء استقرار الرّحّال في جزيرة خارج في صيف عام 1765 (خرشان، 2021، ص ص. 49-62؛ Baack, 2014).

لكن، ما لا يتفق فيه الباحث مع جونسن هو ما يتّصل بتعداد أنواع مصادر التّاريخ ومسمّيّاتها. فما للتّصادم هذا في مفهوم مصادر التّاريخ مسوّغاتٌ إلّا من مبرّرين فحسب؛ أولهما أنّ أمر الاعتراض يرجع إلى علّةٍ فنيّةٍ بحتةٍ للمصطلحات المنتقاة منه نحو فرز هذه المصادر التاريخيّة إلى نوعين هما الأوّليّة والمشتقة بأفرعها؛ وثانيهما لمسوّغٍ علميّ-تنظيميٍّ على اقتراحٍ بتعداد مصنّفات الفرز الذي يراه الباحث من جهته في أربعة أنواعٍ على وجه التّحديد.

قبل الدّخول إلى تبسيط هذه الأنماط المصدريّة وشرحها بالتّفصيل وجب ابتداءً إيجاز مسوّغ ردّة الفعل هذه تجاه منهج جونسن التّصنيفيّ. فما يحقّز الباحث على عدم تقبّل طريقة هذا التّصنيف هو افتقاره إلى حيّ عمليّ (Practical Sense) في عمليّة التّطبيق على دراسات التّاريخ الأكاديميّة

الإنجليزية والعربية على حدٍ سواء. عند النَّظَر إلى عامة منشورات هذين الجانبين من الدِّراسات سيَتَجَلَّى حينها تعيينُ اسميِّ ذُو إفراد يخلو من التَّعدُّد ومُشترك فيما بينها حول إطار المصادر المُشتقَّة؛ ذلك أنَّ المراجع -التَّسمية الدَّارجة عربيًّا- عادةً ما تفتقر إلى تفرُّعاتٍ عدديَّةٍ في اسمها على خلاف منظور جونسن، وكذلك الحال بالنَّسبة إلى الأخرى الإنجليزيَّة اللُّغة التي تفضَّل تسميتها بالمصادر التَّانويَّة فحسب دون تقسيمٍ عدديٍّ لها. لهذه الظَّاهرة نماذجٌ عدَّة ممكن التَّمثيل بها في هذين المحيطين كنموذج بحث محكم باللُّغة الإنجليزيَّة منشور في عام 1987 لباحثيه سليمان خلف وحسن حمود (Khalaf and Hammoud, 1987).

ففي دراسة خلف وحمود، يشير الباحثان إلى قضية الطَّاعون الذي حلَّ على إقليمي الخليج وشبه الجزيرة العربيَّة وما جاورهما من أراضٍ -كالعراق العثمانيِّ- في النِّصف الأوَّل من القرن التَّاسع عشر الميلاديِّ (Khalaf and Hammoud, 1987, pp. 345, 356). إذ بيَّنَّا فيها ما حصل في بلدة الكويت حينها؛ ذلك أنَّ: "طاعون [Pleague]، الذي ضرب العراق وشرق شبه الجزيرة العربيَّة في نحو عام 1831، قد قلَّص عدد سكَّان الكويت إلى 4,000 [نسمة]" (Khalaf and Hammoud, 1987, p. 345).

استناداً إلى قائمة هوامش الدِّراسة، عوَّل الباحثان للاقتباس السَّابق على مرجع/مصدرٍ ثانويٍّ يعود إلى جاكين إسماعيل (Jacqueline Ismael) منشور في عام 1982، ودون أن بيَّنا في الإحالة ترتيبه المصدرِي طبقاً لنظام جونسن (Ismael, 1982, p. 60). وعن المضمون المحال إليه في مؤلَّف إسماعيل، فقد رجعت الأخيرة في بيانها عن مسألة الطَّاعون إلى مرجعٍ آخر هو كتاب فاطمة حسين العبدالرزاق المنشور في عام (1974) -أصل الكتاب أطروحة ماجستير- (Ismael, 1982, p. 182). ولأنَّ العبدالرزاق لم تحل إلى مصدرٍ لسردها المنوط بمرض الطَّاعون وتأثيره على بلدة الكويت، يُفتح هنا نقاش عن نوع المصدر الذي رجعت إليه لهذا البيان؛ فإمَّا أن يكون من المصادر الأوَّليَّة المرتبطة بمرض الطَّاعون وتعداد البلدة السكَّاني المستشهد بهما في عام 1831 -ككتاب الرِّخالة البرتغاليِّ يواكم ستاكلر (Joachim H. Stocqueler) الذي زار بلدة الكويت في أبريل 1831- أو من مصدرٍ ثانويٍّ آخر (Stocqueler, 1832, pp. 18-19, 24, 30, 38-39). من المرجَّح جدًّا أن إفادة العبدالرزاق تُؤصِّل لما دَوَّنه أبوحاكمه عن حادثة الطَّاعون في كتابه المعروف عن تاريخ الكويت الحديث، وتحديدًا في القسم الأوَّل للكتاب من جزئه التَّاني الصَّادر في عام (1973) قبل سنةٍ من نشر دراسة العبدالرزاق. وفي كتاب أبوحاكمه، تمَّ الرُّجوع إلى كتاب الرِّخالة البرتغاليِّ ليستشهد به الأخير على وصول مرض الطَّاعون إلى البلدة في عام 1831 وعلى تعدادها السكَّاني حينذاك؛ فهو استشهداً سردِيٍّ منه يطابق طريقة إفادة العبدالرزاق مطابقةً تامَّةً عن هذه المسألة. دعماً لصحَّة هذا التَّجذير البليوغرافي، فقد رجع في الحقيقة الكثير من باحثي تاريخ بلدة الكويت الحديث العرب والأجانب الأكاديميِّون -لا سيَّما الخليجيِّون

منهم- إلى الإصدارات الثلاثة الأولى لسلسلة "تاريخ الكويت" لمؤلفها أبو حاكمة المنشورة خلال الفترة (1967-1973) -وفيما قبل إدماج هذه الإصدارات وإيجازها معاً والإضافة إليها في مؤلّف واحد في عام (1984) - لاعتبارها أولى الكتابات الأكاديمية المتخصّصة في البحث عن تاريخ بلدة الكويت الحديث؛ حيث التّعويل شبه الكليّ على مصادر أوليّة بحكم ريادةها الأكاديمية في هذين الحقلين المكانيّ والزّمانيّ. على إثر ما سبق؛ تعدّ دراسة خلف وحمود بمثابة مصدرٍ مشتقٍّ خامسٍ لآكاله على مصادر مشتقّة رابعة - إسماعيل- وثالثة - العبد الرزاق- وثانية - أبو حاكمة؛ وحيث المصدر المشتقّ الثّانويّ الإحالة إلى مصدرٍ أوليّ - ستاكر - صاحب المادّة التّاريخيّة الأصليّة عن مرض الطّاعون وتأثيره على التّعداد السّكانيّ لبلدة الكويت في عام 1831 (أبو حاكمة، 1973، ج2، ق1، ص. 167؛ العبد الرزاق، 1974، 177، ص. 212-213؛ أبو حاكمة، 1984، ص. 201). في الحقيقة، لم ينحصر الاشتباك الببليوغرافيّ هذا فيما بين رؤية جونسن وما اعتادت عليه عامّة الدّراسات في موضوع المصادر المشتقّة فحسب؛ بل قد ناط أيضاً بالمصادر الأوليّة!

بصرف النّظر عن التّعدّد الاسميّ لهذا النّوع من المصادر⁽¹⁸⁾، ليس ثمّة انتشارٌ أكاديميٌّ لافتٌ للانتباه إليه فيما يعنى بمسألة مخاطبة مجموعةٍ من مصادر ما قبل القرن العشرين الميلاديّ على أنّها مصادر مشتقّة فعلياً لا أوليّة كما الشّائع عنها فرضياً؛ إذ ثمّة غزارة من هذا النّوع من المصادر في التاريخين الإسلاميّ والخليجيّ الحديث معاً. على سبيل المثال، ضمن إطار التّاريخ الإسلاميّ، طرحت الصّبّاغ مثاليّن من مصادر التّاريخ الإسلاميّ - المنظور إليها مصادر أوليّة لدى عامّة باحثي هذا الحقل - وفقاً لمنظور جونسن؛ إذ بيّنت أن كتاب ابن جرير الطّبري - (ت. 310هـ/923) - "تاريخ الرّسل والملوك" أو "تاريخ الطّبري" يعدّ مصدرأً مشتقاً ثانياً/ثانويّاً بالنّسبة للعصور الراشديّة والأمويّة والعبّاسيّة، حتّى تلك الحوادث المغطّاة منه في أيّامه، وأنّ كتاب ابن الأثير الجزري - (ت. 630هـ/1233م) - "الكامل في التّاريخ" يعدّ مصدرأً مشتقاً ثالثاً بالنّسبة للعصور المذكورة سلفاً لاعتماده على ما دون في كتاب سلفه الطّبري، المشتقّ الثّاني، اعتماداً جوهريّاً في تدوين حوادث تلك العصور (الصّبّاغ، 1999-2000، ص. 205-206).

من ناحيةٍ تاريخيّةٍ أخرى، غالباً ما تطلق عامّة الدّراسات الأكاديميّة المعاصرة على موادّ تاريخ الخليج الحديث -صاحبة البيان التّاريخي- لقب المصادر الأوليّة؛ غير أنّ ثمّة تشكّلاً سرديّاً فيها عند عمليّة تصنيفها كمصادر أوليّة أو ثانويّة/مشتقّة. من أمثلة هذه الثّنائيّة التّصنيفيّة في الحقل الخليجيّ الحديث مسوّدّة المدير التّنفيزيّ لشركة الهند الشّرقية البريطانيّة (EIC) فرانسس واردن

(18) بيّن جونسن أنّ من مسمّيّاتها الأخرى والأكثر انتشاراً هي "المصادر الأصليّة" و"المصادر" غير الموصوفة. وضمن حدود الدّراسات العربيّة ثمّة أسماء أخرى أيضاً.

(Francis Warden) (19) - (1853-1774) - وآلية الإحالة المصدرية إليه المتضاربة في دراسات تاريخ الخليج المدونة بالعربية والإنجليزية؛ من تلك الدراسات كتاب البريطاني آلن دي لاسي رش (Rush, 1987, pp. 194, 233) (Alan de Lacy Rush)، وكتاب أبوحاكمة (1984، ص. ص. 25-26)، ومنشوران محكمان ل ميمونة الصباح (1986، أبريل، ص. 19؛ 2014، يناير، ص. 13).

على إثر الفقرات السابقة، يميل الباحث إلى إنشاء نسقٍ منهجيٍّ ببيولوجرافيٍّ جديدٍ لمصادر التاريخ للدافعين المذكورين سلفاً؛ ما يعدّ استكمالاً جدلياً منه لمذهب جونسن من جهة، وإضافةً عملياً سلساً - إلى حدٍّ ما - لعملية تطبيق هذا النسق من جهةٍ أخرى على آلية فرز مصادر التاريخ إلى أربعة أنواعٍ محدّدةٍ؛ بحيث ذلك يكون تنظيم الفرق المصدرية واستيعاب تفرعاتها لا سيّما فيما يعنى بشعب المصادر المشتقة المتوالدة توالداً مستمراً.

المصادر الأمّ ودونها من مصادر

ليس من العيب إطلاقاً عند القول أنّ تصنيف مواد التاريخ، ومن شتى أنواعها، تعوز إعادة نظر في مفهومها الأساسيِّ الدارجين ضمن الكتابات المعاصرة؛ أي في مفهومي المصادر الأولية والثانوية بحسب ودون التطرّق إلى تقسيمات جونسن الفرعية للمصادر الثانوية - أو المشتقة كما أطلق عليها. هنا، يسطرّ الباحث أربعة أقسام ببيولوجرافية جديدة لموادّ التاريخ مراعيّاً فيها انتقاء لقبين لها يتلفان مع ما يواظب السواد الأعظم من المباحث الأكاديمية على اعتماده في مسميات البيولوجرافيا - باستثناء مفهوم المصادر الأمّ؛ وهما لقباً المصادر الأولية والثانوية⁽²⁰⁾. تقسّم هذه المصادر المعرفية إلى أربعة أقسامٍ متدرّجةٍ بشكليٍّ عموديٍّ في عملية التصنيف؛ منظوراً إلى الصنّف الأول - الأعلى منها على أنّه متغيّر (Variable) في وجوده، أمّا الأخرى؛ فهي ثوابت (Constant) في ذلك، وتُحكّم تفاعلاتهم بعضهم مع بعضٍ على أساسين، الأساس الأول هو تضمّن الصنّف الأبعد من منبت المادّة التاريخية - الصنّف الرابع - ما يدلّ على استفادته المادّية التاريخية مما يعلوه من المصادر؛ وهكذا دواليك بالنسبة للصنّفين الثالث والثاني تتابعاً حتّى الوصول إلى الأول - الأعلى منها جميعاً الممثل لمفهوم المصادر الأمّ صاحبة المادّة الأصلية. أمّا الأساس الثاني وهو القرب الزمّني من المادّة التاريخية؛ فأكثرها دنوّاً، وهو المصادر الأمّ، أو

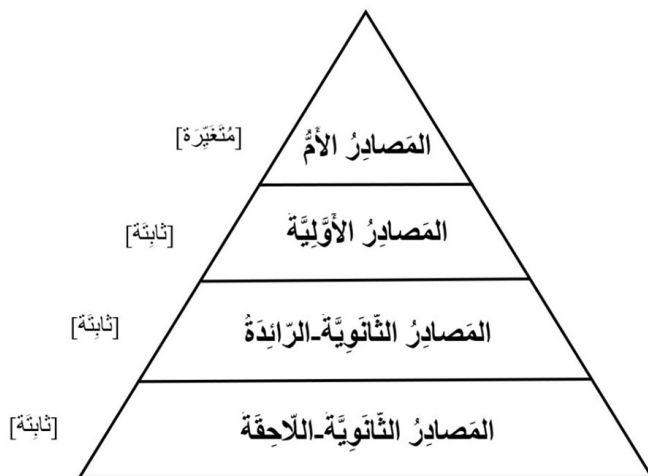
(19) فرانسيس واردن (Francis Warden): إنجليزيٌّ مولود في مدينة بومباي الهندية. عرف عنه أنّه تاجر حتّى أصبح المدير التنفيذي لشركة EIC البريطانية -قطاع خاص- لأربع ولايات غير متتالية خلال فترة (1836-1853). واشتغل أيضاً في السلك الحكومي البريطاني من بوابة حكومة الهند البريطانية خلال فترة (1793-1828) بمناصب مختلفة، آخرها رئيساً للسكّرتارية، إضافةً إلى حصوله على عضوية مجلس بومباي الحاكم -لحكومة الهند- لولايتين (خرشان، 2021، ص. ص. 105-110).

(20) قد سبق الحديث عن مسمياتٍ أخرى لهاتين التسميتين في الفقرات السابقة.

المصادر الأوليّة في حال غياب سابقتها الأمّ. على التّحوّ الآتي، يوضّح شكل 2 الوصف الببليوغرافي لهذه القراءة؛ حيث يتمّ ترتيب المصنّفات الأربعة المذكورة من أعلاها صاحبة المادّة التّاريخيّة-المتغيّرة والخفيّة طبيعيّةً- إلى باطنها من المصادر الثّابتة والبائنة طبيعيّةً والبعيدة عن منبت المادّة التّاريخيّة.

شكل 2

مثّلت لمنهج الباحث في الببليوغرافيا التّاريخيّة



المصادر الثّانويّة-اللاحقة

يفضّل تعريف عناصر هذا المثّلت الببليوغرافي استهلالاً بأبعد المصادر منزلةً من المادّة التّاريخيّة والأشمل منها في آنٍ واحدٍ لإفادات بقيّة المصادر في مضامينها، ألا وهي المصادر الثّانويّة-اللاحقة (Secondary- Subsequent Sources). مسوّغ الابتداء بها يعود إلى ألفها النّسبيّة-من وجهة نظر الباحث- في وسط دائرة الأبحاث الخاصّة بحقل التّاريخ؛ إذ تمثّل هذه المصادر عامّة الكتابات الأكاديميّة المعاصرة بجميع تصنيفاتها العلميّة، وهي المصادر التي تستفيد من الأخرى الثّانويّة السّابقة عنها مباشرةً في المثّلت الببليوغرافي؛ أي المصادر الثّانويّة-الرّائدة، في ذكر مادّة تاريخيّة محدّدة. وعلى نقیض رؤية جونسون، ليس ثمة تفرّعات أو تقسيمات لهذه المصادر بعضها مع بعض قائمةً على تناقلها لمادّة تاريخيّة محدّدة من الأخرى الرّائدة؛ بل تحتفظ في المقابل بهذا المسعى دون تفضيل ببليوغرافي تراثي مقارناً فيما بينها بعضها مع بعض، وفقاً لمذهب الباحث. وفي هذا التّوجّه يدحض الباحث ميل جونسون-المذكور سابقاً- في تقسيم المصادر المشتقة على أساس رقيّ في

مسمياتها -المصادر المشتقة "الثانوية" و"الثالثة" إلخ؛ إذ ترتبط علّة هذا التّوجّه المضاد بما أشير إليه سلفاً من افتقاد هذه العمليّة التّعداديّة إلى حسٍّ عمليّ يخضع دراسات التاريخ الأكاديميّة إليها إخضاعاً ضروريّاً.

المصادر الثّانويّة-الرّائدة

تحتلّ المصادر الثّانويّة-الرّائدة (Secondary-Pioneer Sources) مرتبةً جدُّ مهمّة في المثلث الببليوغرافيّ على الرغم من احتلالها الموقع الثّالث على مستوى مقارنة المادّة التاريخيّة؛ ذلك لاعتبارها بمثابة الجسر المعرفيّ الرّئيسيّ في التّعريف بالمادّة التاريخيّة من قائلها الأساسيّ؛ أي من مصدر أمّ أو أوّلٍ. بتعبيرٍ آخر، هي أوائل المصادر الثّانويّة أو الرّائدة منها التي تحمّلت مسؤوليّة الاكتشاف الأوّل عن مصادر أصليّة لبياناتٍ تاريخيّة، إضافة إلى تكبّدتها صنع سردها التاريخيّ الخاصّ بها والمعبر عن مضامين منابع هذه الموادّ التاريخيّة؛ فهو السرد الذي عادةً ما تقتبسه المصادر الثّانويّة-اللاحقة تارةً وتعيد صياغته تارةً أخرى عند إحالة محتوى هذه الموادّ إلى سرد سابقها الرّائدة عنها. يكون الاكتشاف والسرد التاريخيّان، الأوّلان مفهوماً، على شكلين في ماهيّتهما. أوّل هذين الشكلين هو عمليّة اكتشاف مخطوطات ما ومن ثمّ نشرها، وهي التي لم تكن حاضرة قطعاً في الوسطين الأكاديميّ والعامّ قبل هاتين العمليّتين، أو على أقلّ تقديرٍ لم يتمّ تحقيقها قبل عمل محقّقها الأوّل-الرّائد؛ إضافة إلى كون هذه المخطوطات أعمالاً أدبيّة من صلب لغة الباحثين. من ناحيةٍ أخرى، يرتبط الشّكل الثّاني بمخطوطاتٍ ومطبوعاتٍ قديمة النّشر⁽²¹⁾، هي إمّا بلغة الباحث أو خلافاً، يصنع لها الأخير سرداً تاريخيّاً يدوّن لأوّل مرّة في وسطه الأكاديميّ لاعتبارها لقي نصبيّة-تاريخيّة مكشوفاً عنها بوساطته للمرّة الأولى في حقله العلميّ؛ بل من الممكن أن يكون صاحب السرد مترجم-رائد في إقامته لأوّل ترجمة لغته لهذه الموادّ التاريخيّة الأصليّة -كترجمات جزئية أو شموليّة للمحتوى- فضلاً عن إعادة صياغة محتواها بتعبيره الخاصّ. فلهذين النّوعين من المصادر الثّانويّة-الرّائدة أمثالٌ عدّة في الوسطين الأكاديميين الغربيّ والعربيّ المتّصلين بتاريخ الخليج الحديث.

لنمادجٍ بحثيّة تعنى بشكليّ الاكتشاف والسرد التاريخيّين للمصادر الثّانويّة-الرّائدة، فمن المستطاع أن يرصد القارئ جموعاً لهما ضمن مباحث التاريخ الخليجيّ في الوسطين العربيّ والغربيّ الأكاديميين. بالنّسبة للمحيط الغربيّ، فدراساتها الثّانويّة-الرّائدة، التي ترتبط تحديداً بدراسة تاريخ الخليج الحديث، وفيرةٌ جدّاً وتختلف فيما بينها من ناحية الموقع المؤثّر على الفهم الخليجيّ المحليّ لتاريخه. لعلّ أبرز هذه الدّراسات مقال الهولنديّ ولم فلور (Willem Floor) المنشور في عام 1979 عبر

(21) يمكن أن يطلق عليها، عموماً ومجازياً، مسعى الوثائق.

مجلة برسكا (Persica) البلجيكية⁽²²⁾؛ حيث الكشف الأول عن تقريرٍ مخطوطٍ هولنديّ اللّغة ومجهولٍ في كلٍّ من تاريخ تدوينه ومدوّنه، ومعنى في مضامينه ببياناتٍ تاريخيّةٍ تنوط ببحر الخليج ومجموعةٍ من بلدان ضفّتيه الشّرقية والغربية في منتصف القرن الثامن عشر الميلاديّ (Floor, 1979, pp. 163-184)؛ Floor, 2007, pp. 23-38). لا يعدّ هذا المقال مصدراً ثانوياً رائداً بسبب هذا الكشف الأول فحسب؛ بل لأنّ هذا التّقرير قد حقّق أيضاً تحقيقاً علمياً للمرّة الأولى عبر فلور الذي زوّد دراسته بتقديم نقديّ-تاريخيّ لها (Preface). فضلاً عن ترجمة نصوص التّقرير للمرّة الأولى من لغتها الهولنديّة إلى الإنجليزيّة محيلاً إليها شروحات وصفيةً ونقديةً عدّة (Annotations) (آل خليفة، 1983، ص ص. 15-19).

كحالة المحيط الغربيّ هو الآخر العربيّ الذي يزخر بكمٍ لافِتٍ للانتباه إلى تعداد منشوراته الثّانوية-الرّائدة وتأثيراتها المتفاوتة على الإدراك التّاريخيّ لمنطقة الخليج. فبالنسبة لكشوف المخطوطات الأولى ونشرها وتحقيقها الأول تبرز أسماء روادٍ كثيرٍ؛ أمثال أبو حاكمة (مجهول، 1967)، وحسن بن محمد آل ثاني (البنعلي، 2007، ص. ع)، وسعود الجمران (النجدى، 2010). وفيما يتعلّق بسرديات التّاريخ الخليجيّ لمؤلّفين عرب هم روادٌ في ذلك، ويعتلي القائمة أبو حاكمة -مرّة أخرى- الذي كشف بدوره عن وثائق عدّة تنتهي إلى شركة الهند الشّرقية والراج البريطانيّ جنباً إلى جنبٍ مع ترجمته لنصوصٍ عدّةٍ، منها ترجمته لتقرير جيمس فلكس جونز (James Felix Jones) المدوّن في نوفمبر 1839 (أبو حاكمة، 1970، ج 1، ق 2، ص ص. 201-205؛ خرشان، 2024، أ، ص ص. 29-30). بالإضافة إلى ذلك، وظّف أبو حاكمة معظم تلك الوثائق في تحرير سرده التّاريخيّ الخاصّ به المنوط بموضوعاتٍ تاريخيّةٍ متنوّعةٍ لجزيرة البحرين وبلدة الكويت إبان فترة (1750-1800) (أبو حاكمة، 1965؛ 1965؛ Abu Hakima, 1960)؛ فهو العمل المطوّر منه لاحقاً للتّدوين عن تاريخ بلدة الكويت الحديث في عدّة مجلّداتٍ صدرت خلال الفترة 1967-1973 (أبو حاكمة، 1967، ج 1، ق 1؛ 1970، ج 1 ق 2؛ 1973، ج 2، ق 1) ثمّ انتهت بطبعةٍ قد لخصّتها بعض الشّيء وزادت عليها بقليلٍ في عام 1984 (أبو حاكمة، 1984). إلى جانب أبو حاكمة، يعدّ مقال علي أباحسين (1982) في العدد الأوّل لمجلة الوثيقة البحرينية مصدراً ثانوياً رائداً لا يقلّ أهميّة عن غيره من المصادر على الرغم من كمّ كلماته القليلة. وقد نشرت وثيقة عثمانية مخطوطة جديدة الاكتشاف آنذاك (Ref.: A.DVN.MHM.d 111) وترجمتها إلى العربيّة للمرّة الأولى وسط الكتابات العربيّة والإنجليزيّة لغّة؛ فهي وثيقة مؤرّخة التّدوين في رجب 1113هـ/ديسمبر 1701 وصادرة عن والي البصرة العثمانية علي باشا. تنوط الوثيقة بسردٍ تاريخيّ استثنائيّ عن جماعة العتوب قبل استقرارهم الألاحق على أرض بلدة الكويت؛ إذ وظّفها أباحسين في صنع سرده الخاصّ به عن تاريخ الجماعة (أباحسين، 1982، ص ص. 78-107). وعن التّدوين

(22) ما تزال هذه المجلة نشطة- وإن كان ذلك بشكلٍ متقطعٍ- تصدر عن شركة بيتز للنشر البلجيكية (Peeters Publishers).

حول هذه الجماعة بالمباحث الأكاديمية الثانوية-اللاحقة المدونة بالإنجليزية (Rush, 1987, p. 233) والعربية، فعامّة الباحثين لا يستغنون إطلاقاً عن محتوى هذا المقال بالإحالة إلى الوثيقة وطرح رؤية أباحسين حولها؛ وذلك لاعتبار الأخير رائدهم في الكشف عنها وتوظيفها توظيفاً تاريخياً-سردياً ومقارناً بالمصادر الأولية التي اطلع عليها حينئذٍ وأدمجها في تصوراته عن مسائل معينة تعنى بجماعة العتوب (سادلير، 2005، ص ص. 208-209؛ قاسم، 1997، ص. 57).

المصادر الأولية

بصرف النظر عن التعدّد الاسمي لهذه المصادر في المحيط العربي، ينظر إليها عرفاً وعلمياً على أنها قاع الجذور الأساسية لموادّ التاريخ المسجلة على هياكل تختلف بعضها عن بعض في الماهية. بكلمات أخرى، هي مصادر التاريخ الأولى (Primary Sources) في تسجيل وقائع التاريخ بكامل تنوعاتها، ولا تعلقها منزلة أو تسبقها زمناً مصادر أخرى؛ فقد حفظت بدورها سرديات تاريخية نصّية وشفاهية الطابع وهي صنف الروايات المقيّدة ودونها من منظور جونسن، أو سرديات أخرى مصوّرة تصويراً مرئياً ولغوياً وطقسياً وغيرها من التّصاوير البشريّة، وهي صنف البقايا وفقاً للأخير. بيد أنّه في حال تدقيق النّظر إلى جمع ليس بالقليل من مصادر تاريخ الخليج الحديث، لا سيّما النّصّية منها، سيتجلى حينها للقارئ مشكلة نضعه في محلّ اضطرابٍ بلبوغرافيّ لا يحسد عليه البتّة.

استشهاداً نموذجياً وتجريبياً لهذا النمط البلبوغرافيّ في تصدير (Sourcing) الأوعية الأصليّة لموادّ التاريخ، يلزم مفهوم المصادر الأولية، ومن عامّة باحثي تاريخ الخليج الحديث، بانسحابه التلقائيّ على أيّ مطبوعاتٍ تاريخيةٍ قديمة النّشر تنتهي إلى شركة الهند الشّرقية والراج البريطانيّ-سواء المنشورة منها نشرًا خاصًا استخباراتياً أو عامًا محدوداً في نشره- لا سيّما تلك الصّادرة فيما قبل القرن العشرين الميلاديّ. إلا أنّ تدبّر القارئ في فحوى أمثالٍ كثيرةٍ من هذه المنشورات المصدريّة-الأوليّة في نظر عامّة الباحثين- سيبرهن له ذلك على أنّها-في الحقيقة- ما هي إلاّ مصادر ثانويّة-رائدة كما يسمّيها الباحث، أو مصادر مشتقةً ثانية كما سمّاها جونسن، أو مصادر ثانويّة/مراجع وفقاً للتعريفين الأكاديميين الإنجليزيّ والعربيّ، ولا تعدّ على الجهة المضادّة مصادر أوليّة كما يراها معظم الباحثين كرأي فتوح الخترش عن إحدى مجلّدات جروم أ. سلدانها (Jerome A. Saldanha) (الخرش، 1990: 1992). ميّز تصنيف هذه المطبوعات البريطانيّة تحت مفهوم المصادر الثّانويّة-الرائدة يكمن في اعتدادها أولى كتابات التاريخ التي اقتبست في بعضها عن نصوصٍ من مصادر سابقةٍ عنها في الوجود جعلها مخطوطات-أي مدوّنة بخطّ اليد؛ فهي المطبوعات التي حرّرت في بعضها، أو أعادت صياغة كامل أو معظم، سرد تلك المخطوطات. وعلى الرّغم من جلاء ثانويّة معظم هذه المصادر المطبوعة بإحالاتها إلى مصادر سابقةٍ عنها هي صاحبة المادّة التاريخيّة-أي أوليّة الطّبيعة، وهي الإحالات الموجودة إمّا في متونها وإما

في هوامشها، فقد اعتادت الأغلبية المطلقة من باحثي المحيطين الغربيّ والعربيّ على تفضيل الإشارة إلى هذه المطبوعات على أنها مصادر أوليّة. هنا، لا يقع القارئ العامّي في اضطراب ببليوغرافيّ فحسب يعنى بتعرّف هوية أمّهات المصادر صاحبة المحتوى التاريخيّ المسجّل عن طريقها؛ بل يقف على الجهة المقابلة أيضاً متخصصّ حقل التاريخ، ذو نزعة التّحقيق تحديداً، موقفاً مقلقاً في التّنظر إلى مدى صحّة إطلاق لقب المصادر الأوليّة على هذه المطبوعات من عدمه.

بناءً على الفقرتين السّابقتين؛ لا يبدو للباحث أن ثمة حساً عملياً في إعادة تصنيف ببليوغرافية مطبوعات قديمة -وثائقية الطّابع- من كونها فرضياً مصادر أوليّة في نظر عموم باحثي التاريخ الخليجيّ الحديث إلى كونها مصادر ثانوية-رائدة. في هذه الحال سيتمخّص تصادم صارخ فيما بين رؤية الباحث البليوغرافية نحو هذه المطبوعات -وإن تعدّ رؤية منهجية/نظامية في ميلها- ورؤى عدد هائل جدّاً على الجانب المضادّ له من دراسات تاريخ الخليج المعاصرة الذّاهبة إلى اعتدادها مصادر أوليّة. لهذا التّضارب المنهجيّ يفضّل مجازاة هذا العرف الأكاديميّ المنهجيّ من ناحية وصناعة مفهوم مصدريّ تاريخيّ جديد من ناحية أخرى يعتلي بدوره هرم بليوغرافية مصادر التاريخ، كما أشير إلى ذلك سابقاً؛ أي مفهوم المصادر الأمّ. تنجلي أهميّة المصادر الأخيرة أكثر فأكثر في تمثيلها خلال نماذج من مطبوعات بريطانية تاريخية عدّة لشركة الهند الشّرقية والرّاج البريطانيّ، التي تحول أكثرية باحثي تاريخ الخليج الحديث دون تعرّفهم بعض مصادر سردياتها الأوليّة غير المحالّ إليها منها إطلاقاً والمسفرة عن معضلة كبيرة للباحثين ممثلة في جهالتهم لمصادر هذه السّرديات الأوليّة الفعلية؛ أي مصادرها الأمّ. فضلاً عن النّقطة الأخيرة، يبرز إشكالٌ آخر، ناهيك عن إشكالٍ منهجيّ؛ فهو ما يرتبط بمدى حقيقة دراية باحثين كثير من عدمها عن نوع مصدريّة مطبوعات كهذه على أنها إمّا مصادر ثانوية-رائدة وفقاً لمذهب الباحث أو مصادر أوليّة صرفة كما يرون؛ وهذه قضيةٌ أخرى يجهلها باحثون ليسوا بالقلة تماماً ممثلاً لها نماذج غزيرة لمباحث في تاريخ الخليج الحديث⁽²³⁾.

المصادر الأمّ

بناءً على ما تصدّر تقديمه للمصادر الأمّ (Mother-Sources) وعلاقتها بالمصادر الأوليّة، سيتم استعراض نموذج من نماذج المصادر الأوليّة-أوليّة هي في منظور العرف الأكاديميّ-المهّمة والمعروفة جداً لتاريخ الخليج وبلدة الكويت الحديث في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر الميلاديين استعراضاً موجزاً؛ إذ سيمهد ذلك للباحث، أو لباحثين آخرين، إقامة دراسات مستقبلية أكثر تفصيلاً عن تجديري

(23) الإطناب في هذه المسألة باستعراض نماذج عدة وشرحها يحتاج إلى عدد كلمات يتجاوز الحد الأقصى من تعداد الكلمات المحدّد من قبل المجلّة لعملية قبول تحكيم الأبحاث ومن ثم نشرها؛ إذ وصل المقال أصلاً إلى حاجز عشرة آلاف كلمة.

مصادر أولية متنوّعة إلى أمهاتها من المصادر التاريخية. يعدّ هذا النموذج أحد المصادر البريطانية التي قلما يُشار إليها ويُستفاد منها في مباحث تاريخ الخليج وبلدة الكويت الحديث الأكاديمية؛ ألا وهو "موسوعة الخليج الفارسي، وعمان، ووسط الجزيرة العربية"⁽²⁴⁾ لمؤلفها الاسكتلندي-البريطاني جون جوردن لوريمر (John Gordon Lorimer) مقيم الخليج السياسي بالوكالة خلال الفترة (ديسمبر 1913-فبراير 1914)، وهي الموسوعة الصادرة عن حكومة الراج البريطاني الهنديّة بجميع مجلداتها الخمسة في جزأها "التاريخي" و"الجغرافي والإحصائي"، إضافةً إلى غلافها (Slipcase) المشتمل بدوره على خريطةٍ دقيقةٍ جداً في تفاصيلها لشبه الجزيرة العربية، المسماة بـ "خريطة هنتر [Huner's Map]"، في عامي 1908 و1915 (خرشان، 2024، ص 39، 75-81).

ما قبل الدخول إلى النقاش عن آلية تعامل "موسوعة الخليج"، المنظور إليها كمصدر ثانويّ-لاحق في معظم سردياتها وفقاً لمذهب الباحث، مع نماذجٍ من مصادر تاريخ بلدة الكويت الحديث الأمّ، تجدر الإشارة أولاً إلى ثلاثة أطوارٍ دائريّةٍ بيليوغرافيةٍ لهذه المصادر من تنظيم الباحث. ففي المصادر المنظور إليها جميعاً، وعلى نقيض تنظيمه، كمصادر أولية طبقاً لعرف أبحاث الموسوعة الأكاديمية من جهةٍ ولرؤية مؤلّف الموسوعة ذاته من جهةٍ أخرى.

أطوار التصدير التاريخي الثلاثة في موسوعة الخليج

تستهلّ هذه الأطوار في بادئها بدائرةٍ تشمل مصادر ثانوية-رائدة هي أولى وسائط المواد التاريخية المسجّلة من مصادر أخرى أقرب منها إليها؛ فهي الممثلة هنا بسرديات الموسوعة المتصلة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين؛ ما يصنّف على إثره الموسوعة تصنيفاً مجازياً ومبدئياً تحت إطار المصادر الثانوية-الرائدة وفقاً لمعظم محتوياتها غير المتزامنة حقيقةً مع حياة مؤلّفها لوريمر. تضيق هذه الدائرة لأخرى ذات مصادر أقرب منها إلى المواد التاريخية، التي تبدو مصادر أولية بالوهلة الأولى من مطالعتها؛ إذ يجاز تسميتها بالأولية توافقاً مع العرفين الغربيّ والعربيّ في معرفتها، وهي ذات دائرة شموليةٍ لمصادر أخرى أيضاً. في حقيقة الأمر وعلى نقيض ما سبق، تعدّ هذه المصادر مصادر ثانوية-رائدة، لا أولية وفقاً للعرف الأكاديمي، في معظم مضامينها تطبيقاً لمنظور الباحث بمثلثه البيليوغرافي؛ وهذا ما يجعل الموسوعة بجميع مجلداتها نتيجة مصدر ثانويّ-لاحق بمعظم سردياتها غير المعاصرة لحياة لوريمر وشهادته عليها وغير الجامعة جمعاً رائداً لمحتوى المصادر الأولية كمصدر ثانويّ-رائد. ومن منظور جونسن على الناحية الأخرى، تعدّ معظم مصادر سرديات الموسوعة مصادر مشتقةً ثانية؛ ما يجعل الموسوعة وجميع مجلداتها مصدراً مشتقاً ثالثاً. بيد أن تطبيق هذين النهجين

"Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia" (24)

السالفين -نهجي جونسن والباحث- بجزافيرهما، سيعقد هذه الببليوغرافية تعقيداً لا يحتمله أيّ قارئ شاملاً ذلك الباحث نفسه! لذلك، فضّل الباحث إعلاء الحسن العمليّ الشائع على الآخر النظاميّ صرفاً -كما أشير إلى ذلك في المتن سابقاً- بالتوافق -على الأقلّ- مع الدارج في الساحة الأكاديمية، الذي ينظر إلى مصادر سرديات الموسوعة التاريخيّة من الصّفة الأوّليّة في النّوع المصدريّ درءاً عن التّشابكات الببليوغرافية المذكورة آنفاً، مع ضرورة وسم معظم أدوار مؤلّف الموسوعة التي لعبها بجميع مجلّاتها كمصدر ثانويّ-رائد. وعند الرجوع إلى ترابتيّة الأطوار المذكورة سيلاحظ انحسار هذه الدائرة المصدريّة الأوّليّة -وهي الثّانية تقريباً إلى الموائد التاريخيّة- إلى أخرى ثالثة أكثر قرباً منها إلى الموائد؛ فهي الدائرة المحتوية على المصادر الأمّ؛ أي القالب الأصليّ الحافظ لوقائع التاريخ المقيدة بطرق مختلفة الماهية. يسهم هذا التّأطير الدائريّ الثّلاثيّ في مقارنة كيفيّة استيعاب عموم الباحثين وتفاعلهم مع مصادر متنوّعة كهذه لا سيّما المنوطة منها بفصل "تاريخ الكويت" في الجزء التاريخيّ للموسوعة المأخوذ هنا كنموذج تطبيقيّ لتاريخ الخليج الحديث ولهذه المنهجية الببليوغرافية الجديدة.

ضمن أولى هذه المراحل المصدريّة وثانها، تبيّن دراية باحثين باستناد لوريمر استناداً رئيساً إلى مصادر أوّليّة لسردياته التاريخيّة عن بلدة الكويت في فصلها "تاريخ الكويت"؛ وهي السّياقات الثّميمة المؤطرة زمنياً في كلا القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر الميلاديين. على الرّغم من هذه الحقيقة المسندة بإحالات لوريمر إلى مصادر أوّليّة عدّة خلال بعض متون فصل بلدة الكويت وهوامشها، ولا سيّما بهامشها الأوّل (Lorimer, 1915A, pp. 1000, 1005, 1012)، يطلق عموم الباحثين على الموسوعة لقب المصدر الأوّليّ كمؤلفة مستقلة بذاتها في الوقت نفسه الذي يسمّون فيه مصادرها التي رجعت إليها بالمصادر الأوّليّة أيضاً يسفر هذا الأمر عن اختلاط ببليوغرافيّ واقع على القارئ، حيث الاختلال المنهجيّ في تعيين أيّ من هذه الأوعية التاريخيّة هي الأحقّ بلقب المصادر الأوّليّة. ثمة أمثلة كثيرة حقيقةً في الكتابات الأكاديمية العربيّة المعاصرة، المنوطة تحديداً بتاريخ الخليج الحديث، التي تعنى بتصدير "موسوعة الخليج" تصديراً تاريخياً أوّلياً بشكلٍ يشمل كامل مضامينه السردية. على سبيل المثال، ووفقاً لإحدى أولى الكتابات العربيّة الأكاديمية المتعلقة بالموسوعة، فقد ثنى جمال قاسم - (1932-2007) مفهوم المصدريّة التاريخيّة الأوّليّة فيما بين الموسوعة ومصادرها في أنّ واحدٍ إبان تعريفه هذه المؤلفة؛ إذ قال:

ويعد هذا المصدر [موسوعة الخليج] أكثر شمولاً لأحداث الخليج العربي منذ القرن السادس عشر ... ويعد القسم التاريخي من هذا المؤلف من أهم مصادر الخليج وأواسط الجزيرة العربية العراق التركي وفارس خاصة في القرنين الثامن والتاسع عشر ... ومن هنا تبرز أهمية

هذا المؤلف في اعتماده على عدد كبير من المصادر العلمية والرسومية⁽²⁵⁾، من ذلك التقارير والمراسلات التي كانت تتلقاها شركة الهند الشرقية البريطانية من موظفيها في الوكالات التابعة لها ... واعتماده على المصادر والوثائق المقدمة إليه [إلى لوريمر] من حكومة الهند (قاسم، 1997، ص ص. 13-15).

في الواقع لا ينتهي هذان الطوران المصدريان وآلية التعامل معهما إلى إشكاليّ بليوغرافيّ ممثليّ بهذه التّوءمة الاسميّة الحاملة لصفة المصادر الأوليّة. فماذا بعد تعرّف الباحثين إلى مصادر الموسوعة الأوليّة، المذكورة منها ذكراً صريحاً في بعض متون الموسوعة وهوامشها، تعرّفاً عاماً إليها كما بين جمال قاسم أو تعرّفاً دقيقاً كما بين سعيد بن عمر آل عمر (لوريمر، 1996، ص ص. 13-15)؟ وماذا بعد الإشارة إلى مضامين معظم الموسوعة المنظور إليها كمصدرٍ ثانويّ-راندٍ ناقلٍ لإملاءات تاريخيّة في مصادرها الأوليّة؟ تظهر هنا مشكلةٌ أخرى تبدو معقّدة وتشتدّ تشابكاتها المتنوّعة على القارئ-في الوهلة الأولى- فيما ينوط بمركّبات المصادر الأمّ المحفوظة في ثنايا الأخرى الأوليّة هويّةً. ففي جلباب جموعٍ من مصادر الموسوعة الأوليّة المقترنة بفصل "تاريخ الكويت" تكمن مصادر أخرى-هنا الطّور الثّالث- هي المصادر الأوليّة الحقيقيّة لسرديات كلا القرنين التّاسع عشر والثّامن عشر الميلاديّين، أو هي المصادر الأمّ طبقاً لمنظور الباحث. عن هذا الاقتران المصدريّ الأمّ-الأوليّ، من الممكن أن يحمل مصدرٌ أوليٌّ ما في باطنه مصدرٌ أمّ أحاديّاً قد اعتمد عليه لسرده التّاريخيّ اعتماداً كليّاً أو جزئياً، أو مصادر أمّ متعدّدة قد مثّلت سرده التّاريخيّ تمثيلاً كليّاً أو جزئياً. وعن منهجيّة إدراك وجود المصادر الأمّ من عدمها في مصادر أوليّة، فلا مندوحة للقارئ عن بدهائه التّنبّه إلى وجودها عبر ملاحظة عدم تعاصر أزمان إخراج المصادر الأوليّة مع زمنيّة سياقاتها التّاريخيّة العاكسة في جوفها هويّة مصادر أمّ مجهولة الهويّة.

ضمن الجدول التالي، يتم استجلاء حقيقة النّسبيّة المصدريّة التي تتمتّع بها "موسوعة الخليج" في كلٍّ من نهج جونسن ومثّلت الباحث للبيولوجرافيا التّاريخيّة كما نسبيّة وجود المصادر الأمّ من عدمها؛ وذلك خلال النّظر إلى سرديات تاريخيّة منتقاة من مصادر نموذج "تاريخ الكويت"، التي وضعت أدوار مؤلّف الموسوعة، لوريمر، في أربعة أصنافٍ مصدرية وفقاً لمنظور جونسن من جهة، وثلاثة أصنافٍ مصدرية وفقاً لمنظور الباحث (جدول 1).

(25) يدرج جمال قاسم على تسمية الموسوعة بلقب "المصادر" انسجاماً مع أحد مصطلحات المصادر الأوليّة المتعدّدة، كما أشار إلى ذلك سابقاً جونسن.

جدول 1

جدول تطبيقي لمهاجي جونسن والباحث في الببليوغرافيا التاريخية

نوع التصنيف	هوية المصادر (تصنيف المصادر)
تصنيف جونسن	"الموسوعة" (مشتق أول) ⁽²⁶⁾
تصنيف الباحث	"الموسوعة" (أولي)
تصنيف جونسن	"الموسوعة" (مشتق أول) ← مصدر أم ⁽²⁷⁾
تصنيف الباحث	"الموسوعة" (أولي) ← مصدر أم
تصنيف جونسن	"الموسوعة" (مشتق ثاني) ← "بيان الاتفاقية البريطانية-الكويتية 1899" (مشتق أول) ⁽²⁸⁾
تصنيف الباحث	"الموسوعة" (ثانوي-راند) ← "بيان الاتفاقية البريطانية-الكويتية 1899" (أولي)
تصنيف جونسن	"الموسوعة" (مشتق ثالث) ← "ملخص لمراسلات... (مشتق ثاني) ⁽²⁹⁾ ← "تقرير إدمندز" (مشتق أول) ⁽³⁰⁾
تصنيف الباحث	"الموسوعة" (ثانوي-لاحق) ← "ملخص لمراسلات... (ثانوي-راند) ← "تقرير إدمندز" (أولي)

(26) يتمحور دور لوريمر هنا كشاهد عيان ينقل الحدث بإدراكه وتعبيره الخاصين به. في الحقيقة، لم ينتبه الباحث إلى أيّ سردية تاريخية في فصل "تاريخ الكويت"، حيث هذا الدور الذي تلعبه الموسوعة؛ بيد أنّ من المرجح وجوده في مواضع أخرى من مجلدات الموسوعة وفصولها.

(27) يكون فيها لوريمر ناقلاً لمرويات شفاهية أو وثائق معينة قد نقلت إليه من أطراف معينة، فقيدتها نتيجةً في أحد مجلدات موسوعته. على سبيل المثال، فيما يخصّ تاريخ الكويت، لم يبيّن لوريمر تماماً المصدر أو المصادر الأولية المعتمد عليها لرسم مشجرة عائلة الصباح في مجلد القسم الثالث للجزء الأول "التاريخي"، المجلد الموسوم بعنوان "جداول نسبية-خرائط"؛ وعلى إثره عوّلت عامة الباحثين على مشجرته تعويلاً يراه المصدر الأولي لهذه المشجرة. لكن، تشير وثائق هي مراسلات ما بين لوريمر ووكيل بلدة الكويت السياسي لحكومة الرّاج البريطانيّ الكابتن ستوارت ج. نوكس (Capt. Stuart G. Knox) إلى المصادر الحقيقية -أو المصادر الأمّ- لمعظم مكونات هذه المشجرة من أسماء الشّخوص وتنظيم صلات القرابة فيما بينهم، فضلاً عن المعلومات المدوّنة عن كلّ منهم على حدة؛ إذ ترجع أصول هذه البيانات في معظمها إلى جهود نوكس الذاتية في الاستخبار، إضافة إلى مرويات حاكم البلدة آنذاك -الشيخ مبارك الصباح- عن هوية الحكام الشيوخ السابقين عليه وأبنائهم المتوقّفين وإلى جانب معلومات موجزة عن بعض شؤونهم؛ ومع الأخذ بعين الاعتبار استناد لوريمر إلى مصدر وثائقيّ أمّ آخر مؤرّخ التصنيف في يوليو 1854 -من إعداد مقيم الخليج حينها أرنولد بوروز كميل (Arnold Burrows) (Kemball) - قد شجّعه على تعديل شجرة نوكس تعديلاً ملحوظاً. (خرشان وآخرون، 2024، ص. 162. Lorimer، 1915B، Pocket No.11؛ Thomas، 1856، pp. 285، 295-296؛ Ref.: IOR/R/15/5/18. ff. 146r-148.

(28) (Lorimer، 1915A، pp. 1048-1050؛ Ref.: IOR/R/15/1/739، f. 17r)

(29) عنوان المجلد كاملاً "ملخص لمراسلات متعلقة بشؤون الخليج الفارسي، 1801-1853"؛ من تحرير القاضي الهندي سلدانها (Saldanha، 1906). حيث المجلد، تمّ طباعة تقرير مدوّن تدويناً خطياً في 5 نوفمبر 1839 وبقلم الضابط البريطانيّ توماس إدمندز (Thomas Edmunds) مساعد مقيم الخليج في بلدة بندر بوشهر حينذاك (خرشان، 2024، ج. ص ص 664-670).

(30) (Lorimer 1915A، pp. 1009-1010؛ Saldanha، 1906، pp. 213-215)

تابع/ جدول 1

جدول تطبيقي لمنهاجي جونسن والباحث في الببليوغرافيا التاريخية

نوع التصنيف	هوية المصادر (تصنيف المصادر)
تصنيف جونسن	"الموسوعة" (مشتق رابع) ← "مختارات بومباي" (مشتق ثالث) ⁽³¹⁾ ← "مسودة وarden" (مشتق ثاني) ⁽³²⁾ ←
تصنيف الباحث	عدة تقارير (مشتقة أولى) ⁽³³⁾ ← "مختارات بومباي" (ثانوي-رائد) ← "مسودة وarden" (أولي) ← عدة تقارير (مصادر أم)

الخلاصة

لا مناص من خضوع هذا المقال إلى وقفة نقدية وتحفظاتٍ من باحثين تطول مدى موثوقية أطروحته المنهجية لببليوغرافيا حقل التاريخ من كلا الجانبين النظري والعملي؛ وذلك لاعتبار معظم تلك الأطروحات -لا سيما المتصلة بمفهوم المصادر الأم- من السرديات غير المألوفة إلى حد ما بين معرفات هذا المنهج التقليدي المرتبطة تحديداً بتسميات المصادر المرجعية للمواد التاريخية وآلية وصفها وتنظيمها تنظيماً تراتبياً مبنياً على مدى قربها من زمن المادة التاريخية المسجلة. لردة الفعل هذه المرجحة جداً حاولت الدراسة تقديم منهاج تصديرها التاريخي لمنابع بيانات التاريخ تقديماً أولياً يشخص ماهية المفهوم ويشرحه شرحاً تفصيلياً من نواحٍ عدة، وذلك بقدر سعة المخزون المعرفي للباحث في ببليوغرافيا حقل التاريخ؛ وبقدر مساحة التدوين في هذه المجلة؛ إضافة إلى ذلك سعت الدراسة إلى تبيان أسلوبها في تقييم مدى صحة وجود المصادر الأم المتغيرة والخفية من عدمها في المواد التاريخية، وإلى جانب تزويد عملية التقديم بنماذج تاريخية متنوعة للمنهاج ضمن إطار تاريخ الخليج الحديث من دراسات أكاديمية له ومصادر أولية وثانوية مختارة.

(31) يعرف هذا المجلد بهذا المسمى في الوسطين العربي والغربي، وعنوانه كاملاً "مختارات من سجلات حكومة بومباي"؛ ويعد جزءاً من سلسلة مجلدات تحمل المسمى ذاته بأعدادٍ مختلفة، والعدد المقصود هنا هو العدد أربعة وعشرون الصادر عن عام 1856 ومن تحرير مساعد سكرتارية القسم السياسي في حكومة الهند البريطانية ر. هيوز توماس (R. Hughes Thomas, 1856).

(32) أعيد تدوين هذه المسودة (Sketch)، المدونة أصلاً بخط يد وarden في العام 1819، تدويناً طباعياً عبر محرر مجلد "مختارات بومباي" توماس (Thomas, 1856, pp. 361-372). عن شخصية وarden، انظر: هامش رقم (19).

(33) بين محمد راشد خرشان في أطروحته الماجستير اعتماد وarden لسردياته مسودته التاريخية الواقعة فيما بين فقرتي المسودة الموسومتين برقي (1) و(20) على اثني عشر مصدر تاريخي -مصادر أم- لم يشر إليها وarden على الإطلاق. ففي مصادر مدونة خلال الفترة أكتوبر 1782 -مارس 1785 وعامي 1772 و1818 بحسب ما أفاد في هذه المسألة (خرشان، 2021، ص ص. 111-112، 129-131، Thomas؛ Lorimer, 1915A, pp. 1000-1001؛ 1856, pp. 362-366).

ليس الغرض من الفقرة السّابقة تأكيد متانة ادّعاءات هذه الدّراسة وصوابها العلميّ بشكلٍ كلّيّ، ومن ثمّ النّظر إليها كعملية راصنة لبليوграфия حقل التّاريخ لا تشوبها شائبة علميّة على الإطلاق. فعلى نقيض ما سلف لا تعدّ الدّراسة إلّا معالجة تاريخيّة-نقدية ابتدائية لمنهج الباحث في هيستوريوграфия (Historiography) الخليج الحديث، الذي يهدف من خلاله، ومن خلال إسهاماتٍ بحثيّة سابقة لأخرين (Vatandoust, 2014, pp. 73-102)، إلى تعقّب أصول مصادر مرجعيّة لطالما نُظر إليها على أنّها أوّليّة التّصنيف للمادّة التّاريخيّة، بيد أنّها ثانويّة المنزلة في واقع الأمر، وقد تمّ تمثيل المنهج في تاريخ الخليج الحديث، ومن بؤابة بلدة الكويت، عبر مصادر تاريخيّة متنوّعة ومباحث أكاديميّة مختلفة دارت بشكلٍ رئيسيّ حول مصدر تاريخيّ جوهريّ هو "موسوعة الخليج" المنظور إليه كنموذج مركزيّ يجمع تلك المصادر ومباحثها في طيّه.

أخيراً وليس آخراً، توصي الدّراسة الباحثين بضرورة سدّ ما تعوزه من مسألة لم يتمّ التّطرق إليها تطرّقاً تحليليّاً في الواقع، غير أنّه تمّ التّمهيد لها في بعض مواضع المتن. ما المسألة إلّا تعرّف مسالك الباحثين الشّائعة في مداولات تعاملهم مع أطوار التّصدير الثّلاثة المشار إليها آنفاً؛ وهي قضية من الممكن ملاحظتها بسلاسة؛ ومن ثمّ تحليلها تحليلاً نقديّاً عند النّظر إلى مباحث تاريخ الخليج الحديث المستندة استناداً رئيساً إلى إملاءات "موسوعة الخليج" التّاريخيّة، إضافة إلى سرديات مصادر أوّليّة أخرى -مخطوطات ومطبوعات- صادرة عن كلّ من شركة الهند الشّرقية والرّاج البريطانيّ. إضافةً إلى ما سبق، ثمة إمكانيّة أخرى في رسم أنماط النّقل النّصيّ المعتمدة بين المصادر التّاريخيّة. فهي الأنماط المطبقة بدءاً من واقع الأدنى منها في المنزلة البليوغرافيّة على ما يعلوها منزلةً في مثلث الباحث البليوغرافيّ وهكذا الواحدة تلو الأخرى؛ وذلك حتّى الوصول إلى أعلاها في المرتبة البليوغرافيّة؛ أي إلى المصادر الأوّليّة أو إلى المصادر الأمّ في حال وجودها. فتعريف هذا الأمر ودراسته دراسةً متأنيةً سيسفر عن الوقوف على مدى دقّة فحوى بيانات مصادر مرجعيّة، لا سيّما المنوطة بالمصادر الثّانويّة-الرّائدة والأخرى الأوّليّة، المتعدّدة الموضوعات التّاريخيّة والتّأثيرات الإدراكيّة على تصوّراتٍ حاليّة تعنى بتاريخ الخليج الحديث بشكلٍ عامّ؛ ومن الممكن في هذا الصّدّد أن يطبّق هذا التّنظير البليوغرافيّ على مشاريع برامج الدّكتوراه لطلبة الدّراسات العليا من حيث مناهج رسائلهم ونقاشاتهم، بل إلزامهم أيضاً -وفقاً لرأي أحد محكمي هذا المقال- مراجعة أطروحات هذا المقال والجدال فيها للوقوف على مدى موثوقيتها العلميّة. وسيتمخّض عن ذلك أيضاً مقارنة واقعيّة مواد تاريخيّة بشكلٍ أفضل ممّا هي عليه الآن لحوادث شخصياتٍ متنوّعة وسيرها؛ فكثيرٌ من تلك القضايا تحمل في جلباب مصادرها الأوّليّة -هي أوعية التّسجيل التّاريخيّة الأقرب إليها فرضيّاً- مصادر أخرى مخفيّة تستجلي بدورها سرديات لها غير منقولةٍ منها، أو منقولةً منها بشكلٍ مشوّه، من خلال أوعيتها الأوّليّة، وما هذه المصادر المخفيّة إلّا المصادر الأمّ.

المراجع

- أباحسين، علي. (1982، يوليو). دراسة في تاريخ العتوب. الوثيقة، (1)، 78-107.
- أبوحاكمة، أحمد مصطفى. (1965). تاريخ شرقي الجزيرة العربية 1750-1800: نشأة وتطور الكويت والبحرين (محمد أمين عبدالله، ترجمة). منشورات دار مكتبة الحياة.
- أبوحاكمة، أحمد مصطفى. (1967). تاريخ الكويت. ج. 1، ق. 1، لجنة تاريخ الكويت.
- أبوحاكمة، أحمد مصطفى. (1970). تاريخ الكويت. ج. 1، ق. 2، لجنة تاريخ الكويت.
- أبوحاكمة، أحمد مصطفى. (1973). تاريخ الكويت. ج. 2، ق. 1، لجنة تاريخ الكويت.
- أبوحاكمة، أحمد مصطفى. (1984). تاريخ الكويت الحديث 1965-1750. ذات السلاسل.
- أنيس، إبراهيم، ومنتصر، عبدالحليم، والصوالحي، عطية، وأحمد، محمد خلف الله. (1972). المعجم الوسيط. ج. 2 (ط. 2). مجمع اللغة العربية.
- باقر، طه، وحמיד، عبدالعزيز. (1980). طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار. وزارة التعليم العالي.
- البنعلي، راشد بن فاضل. (2007، يوليو). مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل (ط. 2؛ تحقيق: حسن بن محمد آل ثاني). بدر للنشر.
- جونسون، هنري. (1965). تدريس التاريخ (أبوالفتوح رضوان، ترجمة). دار النهضة العربية.
- الخترش، فتوح عبدالمحسن. (1990). التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك الكبير: دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين (ط. 2). ذات السلاسل.
- الخترش، فتوح عبدالمحسن. (1992). تاريخ البحرين السياسي من عام 1753-1904: التأسيس- والازدهار (دراسة وثائقية) ج. ج. سلدانها. ذات السلاسل.
- خرشان، محمد راشد. (2021). بلدة الكويت في مختارات من سجلات حكومة بومباي (العدد 24، 1856م السلسلة الجديدة): ترجمة، تحقيق، ودراسة نقدية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الكويت.
- خرشان، محمد راشد. (2024 أ). على طول بلدة الكويت وجزيرتها فيلكا في 1839م: إضاءات نقدية على موجات جائحة الكوليرا وقضايا أخرى عبر جيمس فلكنس جونز. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 45(1)، الرسالة 656. <https://doi.org/10.34120/aass.v44i656.1635>
- خرشان، محمد راشد. (2024 ب). بلدة الكويت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين من خلال موسوعة الخليج لمؤلفها جون جوردن لوريمر: تحقيق، ودراسة نقدي [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.

- خرشان، محمد راشد. (2024، ج، أبريل). عن بلدة الكويت وجزيرتها فيلكا في نوفمبر 1839م: ترجمة أولى ومراجعة أولية لتقرير توماس إدمندز. *مجلة الخليج للتاريخ والآثار*، (19)، 657-705.
- خرشان، محمد راشد، واليوسعيد، إبراهيم بن يحيى، والعلوي، بدر بن هلال. (2024). جون جوردن لوريمر، وأسرته، وتشكل موسوعة الخليج وترجماتها العربية: دراسة تاريخية ونقدية. *حوليات آداب عين شمس*، 52(9)، 134-191. <https://doi.org/10.21608/aafu.2024.262923.1419>
- آل خليفة، عبدالله بن خالد. (1983، يوليو). تعليق على مقالات "البحرين قديماً وحديثاً بجريدة الوطن الكويتية". *الوثيقة*، (3)، 12-25.
- سادلير، ج. فورستر. (2005). *رحلة عبر الجزيرة العربية* (أنس الرفاعي، ترجمة؛ سعود بن غانم الجمران، تحقيق). المؤلف.
- الصباح، ميمونة. (1986، أبريل). نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، 12(46)، 13-44. <https://doi.org/10.34120/jgaps.v12i46.877>
- الصباح، ميمونة. (2014، يناير). مبارك بن صباح الأول وأبناؤه: مساهماتهم في خدمة الوطن. *حوليات المؤرخ المصري*.
- الصباغ، ليلى. (1999-2000). *دراسة في منهجية البحث التاريخي* (ط. 9). منشورات جامعة دمشق.
- صوفي، عبداللطيف. (1995). *مدخل إلى علم الجغرافيا والأعمال الجغرافية*. دار المريخ للنشر.
- العبدالرزاق، فاطمة حسين. (1974). *المياه والسكان في الكويت*. منشورات دار ذات السلاسل.
- قاسم، جمال زكريا. (1997). *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر*. مج. 1. دار الفكر العربي.
- لوريمر، جون جوردن. (1996). *تاريخ المملكة العربية السعودية في دليل الخليج* (ط. 2؛ سعيد بن عمر آل عمر، تصنيف وتعليق). مكتبة العبيكان.
- مجهول. (1967). *كتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب* (أحمد مصطفى أبو حاكم، تحقيق). دن. مروة، إسماعيل، والخوري، نزيه. (2019). *وقائع الندوة الثقافية: ليلى الصباغ: رحلة في التاريخ تأليفاً تحقيقاً وتدريساً*. الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة.
- النجدي، محمد البسام التميمي. (2010). *الدرر المفاخر في أخبار العرب الأواخر (قبائل العرب)* (ط. 2؛ سعود الجمران العجبي، تحقيق). المؤلف.
- الهوش، أبوبكر محمود. (2018). *المدخل إلى علم الجغرافيا*. دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة.

- Abu Hakima, A. M. (1960). *The 'Utbī states in eastern Arabia in the second half of the eighteenth century* [Published PhD dissertation, SOAS, University of London].
- Abu Hakima, A. M. (1965). *History of Eastern Arabia 1750-1800: The rise and development of Bahrain and Kuwait*. Khayats.
- Baack, L. J. (2014). *Undying curiosity: Carsten Niebuhr and the royal danish expedition to Arabia (1761-1767)*. Franz Steiner Verlag.
- Carter, J., & Barker. N. (2004). *ABC for book collectors* (8th ed.). Oak Knoll Press and the British Library.
- Dickinson, D. C. (2004). *John Carter: The taste & technique of a bookman*. Oak Knoll Press.
- Edwards, A.S.G. (2013). *Nicolas Barker at eighty: A list of his publications to mark his 80th birthday in 2012*. Oak Knoll Press and Bernard Quaritch Ltd.
- Floor, W. (1979). A description of the Persian Gulf and its inhabitants in 1756. *Persica*, 8, 85-163.
- Floor, W. (2007). *The Persian Gulf: The rise of the Gulf Arabs: The politics of trade on the Persian littoral, 1747-1792*. Mage Publishers.
- Galtung, J., & Inayatullah S. (Eds). (1997). *Macrohistory and macrohistorians: Perspectives on individual, social, and civilizational change*. Praeger Publishers.
- Ismael, J. S. (1982). *Kuwait: Social change in historical perspective*. Syracuse University Press.
- Johnson, H. (1915). *Teaching of history in elementary and secondary schools*. The Macmillan Company.
- Khalaf, S., & Hammoud H. (1987). The emergence of the oil welfare state: The case of Kuwait. *Dialectical Anthropology*, 12(3), 343-357.
- Lorimer, J. G. (1915A). *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia*. Vol. 1 (Historical), Part 1B. Superintendent Government Printing.
- Lorimer, J. G. (1915B). *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia*. Vol. 1 (Historical), Part 3. Superintendent Government Printing.
- Ref.: *A.DVN.MHM.d 111*, f. 713/720 (No. 2518). [Preserved in Istanbul: The Directorate of State Archives of the Presidency of the Republic of Turkey (*Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri Başkanlığı*)].

- Ref.: IOR/R/15/5/18. [preserved in London: India Office Records, British Library].
- Ref.: IOR/R/15/1/739. [*ditto*].
- Robinson, P. (1982, Fall). The Earliest Master: Henry Johnson (1867-1953). *Journal of Thought*, 17(3), 12-26.
- Rush, A. (1987). *Al-Sabah: History and genealogy of Kuwait's ruling family 1752-1987*. Ithaca Press.
- Saldanha, J. A. (Ed.). (1906). *Précis of correspondence regarding the affairs of the Persian Gulf, 1801-1853*. Office of the Superintendent Government Printing.
- Singh, V., & Dhillon J. (2008). *Longman panorama history*. (2nd ed.). Dorling Kindersley.
- Stocqueler, J. H. (1832). *Fifteen months' pilgrimage through untrodden tracts of Khuzistan and Persia*. Vol. 1. Saunders and Otley.
- Thomas, R. H. (Ed.). (1856). *Selections from the records of the Bombay government*. New Series: No. XXIV. Bombay Education Society's Press.
- Vatandoust, G. R. (2014). The historiography of the Persian Gulf: A survey of the nineteenth- and twentieth-century Persian sources. In Lawrence G. Potter (Ed.), *The Persian Gulf in modern times: People, ports, and history* (pp. 73-102). Palgrave Macmillan. <https://doi.org/10.1057/9781137485779>

د. محمد راشد خرشان، باحث علي مستقل. زميل الجمعية الملكية التاريخية في لندن (RHS). دكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث من جامعة السلطان قابوس، 2024. له ستة عشر إصداراً من كتب ومقالات أكاديمية محكمة، منشورة ومقبولة للنشر، صادرة عن أوعية نشر محلية وخليجية وعربية. له كتاب مترجمٌ لبحث أكاديمي من الإنجليزية إلى العربية، صدر عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت. شارك بأوراق علمية محكمة تمثل (ملخصات وأبحاث وملصقات)، بالعربية والإنجليزية، في سبعة مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية. عمل كباحث مساعد في مشروع فريق جامعة السلطان قابوس لدراسات طرق الحرير التجارية -أحد مشاريع منحة منظمة اليونسكو (UNESCO) للباحثين الشباب- خلال الفترة (2022-2024). الاهتمامات العلمية: تاريخ الكويت الحديث، تاريخ الخليج والجزيرة العربية الحديث، تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية (EIC) ومخطوطاتها ومطبوعاتها، العلاقات الكويتية-البريطانية الحديثة والمعاصرة، مصادر تاريخ الخليج الفارسية الأولية، منهج الكوديكولوجيا لتحقيق المخطوطات (Codicology)، المنهج الديالكتيكي لفرضيات التاريخ (Dialectic)، المنهج البيئي للدراسات المتعددة التخصصات (Multidisciplinary Studies)، علم المنطق ومغالطاته الأصورية/اللأرسمية (Informal Fallacies).

kharshan@outlook.com